

التنمية الاقتصادية موجز سياسة ١

تمويل المشاريع الصغيرة في فلسطين:
هل القروض مكلفة للغاية،
وهل ينبغي أن يتم تحديد أسعار الفائدة؟



ماركو أزاليني - الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي - مكتب القدس
فاليريا بوجيا Microfinanza S.r.l.
كاتيا راجوزيني Microfinanza S.r.l.

١ - آب ٢٠١٦

التكلفة الحقيقية للقروض

يمكن أن تكون مقارنة تكلفة القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر المختلفة صعبة للغاية حتى داخل البلد الواحد. ففي فلسطين، على سبيل المثال، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر تقرر فقط ب أسعار الفائدة «الثابتة»، التي من المفترض أن يكون من الأسهل حسابها وتفسيرها للعملاء. ومع ذلك، فعلى عكس صياغة سعر الفائدة «المتناقصة»، النسبة «الثابتة» لا تسمح بالمقارنة بين القروض التي لها جداول استحقاق وسداد مختلفة. وعلاوة على ذلك، تستوفي العديد من مؤسسات التمويل الأصغر أيضا مجموعة من رسوم أو تكاليف الخدمات - مثل العمولات، ورسوم تقاضي القرض، التأمين على الحياة، وما إلى ذلك - وهي متفاوتة من نوع قرض إلى آخر، مما يؤثر بدوره على التكلفة الإجمالية للقروض.

وهي منهجية مقبولة على نطاق واسع - وقد تم اعتمادها في هذا الموجز - لاستخدام النسبة بين إجمالي الدخل من القروض لمؤسسة معينة من مؤسسات التمويل الأصغر ومحفظتها الإجمالية للقروض «كمثل» لحساب متوسط التكلفة «الحقيقية» للقروض. سوف يشار إلى هذا الإجراء لاحقا في بقية الورقة باسم «عائد الفائدة» [٢].

يصل حجم قطاع التمويل الأصغر إلى ٦٠ - ١٠٠ مليار دولار أمريكي ويخدم مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم [١]. في فلسطين التي تصل فيها محفظة هذا القطاع لأكثر من ١٧٠ مليون دولار أمريكي وفيها حوالي ٧٣,٠٠٠ مقترض (٣٨٪ منهم من النساء) [٢]، تلعب مؤسسات التمويل الأصغر دورا حاسما في تعزيز الدمج المالي للفئات المهمشة، من خلال تقديم خدمات الإقراض لأولئك الذين لديهم وصول محدود أو معدوم إلى التمويل. منذ عام ٢٠١١، عندما صدر مرسوم تنظيم قطاع التمويل الأصغر، قامت ستة مؤسسات من مؤسسات التمويل الأصغر بالترخيص لدى سلطة النقد الفلسطينية والتي من صلاحياتها الإشراف على امتثال مؤسسات الإقراض الأصغر للإطار القانوني، وضمان حماية عملائها ودعم عملياتها بمجموعة من الخدمات والمعلومات الأساسية - مثل تسجيل الائتمان.

يتزايد الجدل في فلسطين كما هو الحال في بلدان أخرى حول أسعار الفائدة وغيرها من الرسوم التي تطبقها مؤسسات التمويل الأصغر. والاعتقاد الشائع هو أن القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر المحلية مبالغ بها، وبالتالي، فإن قطاعات كبيرة من السكان - وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة من الرياديين والمزارعين والنساء على نطاق ضيق - لا يستطيعون الحصول على قرض. ويعمل العديد من أصحاب المصلحة أيضا في المناصرة لتدخل الحكومة لوضع سقف على سعر الفائدة لقطاعات اقتصادية محددة أو الفئات المستفيدة، التي هي في أشد الحاجة إلى التمويل.

هل تطلب مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية أسعار فائدة ورسوم غير متناسقة؟ هل هي غير فعالة أم أنها تجني الكثير من الربح؟ واستنادا إلى التجربة في البلدان الأخرى، هل يعتبر «تخفيض سعر الفائدة» فعال في تعزيز الدمج المالي بين الفئات المهمشة؟

يهدف هذا العرض الموجز لتسليط الضوء على هذه القضايا وتزويد واضعي السياسات والجهات المانحة في فلسطين ببعض التوصيات العامة.



تغطي مؤسسات التمويل الأصغر تكاليفها - والتي تشمل تكلفة الاقتراض [٤] ، نفقات خسائر القروض (أي القروض غير المسددة) والنفقات التشغيلية - من خلال جمع سعر الفائدة والرسوم الأخرى. ويكون الربح هو الفرق بين مجموع الإيرادات والتكاليف. لذلك [٥]:

$$\begin{aligned} & \text{تكلفة الاقتراض} \\ & + \text{نفقات خسائر القروض} \\ & + \text{النفقات التشغيلية} \\ & + \text{الربح} \end{aligned} = \begin{aligned} & \text{الدخل من الفائدة} \\ & + \text{الدخل من الرسوم} \end{aligned}$$

لضمان الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر، يجب التمسك بالمعادلة المذكورة أعلاه. ويجب أن تم تعويض أي تغيير على الجانب الأيمن (التكاليف والربح) في الجانب الأيسر (الدخل)، أي ما يعني في نهاية المطاف، تعديلاً في تسعير القروض - نسبة الفائدة و / أو الرسوم. أظهرت دراسة أجريت في عام ٢٠١٣ من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP [٦]، وتحليل البيانات من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١١ على ٤٥٦ من مؤسسات التمويل الأصغر في جميع أنحاء العالم، أنه في المتوسط، يمثل الدخل من نسبة الفائدة والرسوم ما نسبته ٢٧٪ من إجمالي محفظة القروض - ٢٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). تاريخياً، انخفض عائد الفائدة، من متوسط قدره ٣٠٪ في عام ٢٠٠٤ (نفس القيمة في منطقة الشرق الأوسط) إلى المستوى المذكور أعلاه في عام ٢٠١١.

ووفقاً للبحث، يرجع هذا أساساً إلى تحسن في النفقات التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر، والتي هي المحرك الرئيسي لعائد الفائدة - وهي كذلك أيضاً لتسعير القروض. فبينما مثلت في النفقات التشغيلية في عام ٢٠٠٤ نحو ١٧٪ من إجمالي محفظة القروض، إلا أنها انخفضت في عام ٢٠١١ إلى ١٤٪. مع ذلك، انعكس هذا الانخفاض جزئياً فقط على تسعير القروض، كما أنه تم التعويض عنه بزيادة في تكلفة الاقتراض (من ٥,٢٪ إلى ما يقرب من ٨٪ من إجمالي محفظة القروض) وخسائر القروض (من ٢,٤٪ إلى ٣,٦٪ من إجمالي محفظة القروض). وبالتالي، فإن هامش الربح الصافي لمؤسسات التمويل الأصغر انخفض بمقدار النصف تقريباً، حيث انخفض من ٥,٨٪ إلى ٢,٦٪ من إجمالي محفظة القروض.

وحسب علمنا، فإن دراسة CGAP لعام ٢٠١٣ هي أحدث تحليل متاح في محددات سعر قرض في مختلف المناطق. وتشير البيانات المقدمة في الأقسام التالية أنه منذ عام ٢٠١١ فصاعداً، انعكس هذا الاتجاه الهابط، حيث ارتفع عائد الفائدة بنحو ست نقاط مئوية، في حين أن النسبة بين النفقات التشغيلية وإجمالي محفظة القروض وصل إلى ما يقرب الثماني نقاط. ما هو المحرك الرئيسي للزيادة العالمية، وكيف انعكست على اتساع وامتداد مؤسسات التمويل الأصغر؟ يمكن أن يكون إجراء دراسة شاملة ومحدثة حول هذه القضايا موضوعاً هاماً لبحث مستقبلي.

هل مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية غير فعالة أم أنها تحقق مستوى عالٍ من الربح؟

قبل مناقشة تسعير القروض في فلسطين، دعونا نلقي نظرة فاحصة على أداء مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية من حيث الكفاءة والربحية، مقارنة ببلدان ومناطق أخرى في العالم. يبين الجدول ١ مجموعة من المؤشرات التي تقيس كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر. في فلسطين، تم عرض البيانات مع وباستثناء الأونروا، التي هي واحدة من مؤسسات التمويل الأصغر الستة المرخصة. في الواقع، الأونروا هي أحد مؤسسات التمويل الأصغر المحلية التي تم انشاءها في إطار منظومة الأمم المتحدة وتمثل مهمتها في تقديم خدمات التمويل الأصغر على وجه التحديد للاجئين. ونتيجة لذلك، فهي موجهة نحو السوق أقل من باقي اللاعبين الآخرين، وبالتالي، فإن إدراجها ضمن العينة [٧] قد يؤثر على بعض النتائج.



المقترضين لكل موظف اقراض			تكلفة كل مقترض (دولار امريكي)			مصاريف تشغيلية / اجمالي محفظة القرض			
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
283 (172)	326 (855)	348 (823)	415.03 (190)	340.87 (781)	285.99 (784)	23.9% (193)	24.8% (860)	25.1% (880)	العالم
253.83 (12)	268.07 (27)	243.32 (22)	156.09 (11)	151.32 (25)	151.60 (25)	22.4% (11)	23.9% (25)	23.8% (26)	منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا
276.25 (8)	293.27 (15)	246.42 (12)	180.25 (8)	181.14 (14)	170.43 (14)	21.5% (8)	24.4% (14)	22.6% (15)	الشرق الأوسط (*)
146 (2)	217.6 (5)	238.5 (4)	345.00 (2)	286.25 (4)	289.75 (4)	20.9% (2)	21.3% (4)	21.1% (4)	فلسطين
146 (2)	226.5 (4)	260 (3)	345.00 (2)	268.67 (3)	274.00 (3)	20.9% (2)	16.5% (3)	16.7% (3)	فلسطين (باستثناء الانروا)

الجدول ١ - مؤشرات الكفاءة والإنتاجية

المصدر: MixMarket [8] وحسابات المؤلفين، حزيران ٢٠١٦
(* مصر ولبنان والأردن وفلسطين: عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم تقارير بين قوسين)

فيما يتعلق والمصاريف التشغيلية مقارنة مع اجمالي محفظة القرض GLP، تعتبر مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية هي أقل بكثير من المتوسط الإقليمي وكذلك العالمي، وبالتالي، يبدو أنها فعالة. أما فيما يتعلق بالإنتاجية (التكلفة لكل مقترض والمقترضين لكل ضابط/ مسؤول اقراض)، تحقق مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية مستويات أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي، مما يشير إلى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين.

في الوقت نفسه، قد يكون هذا نتيجة للبيئة السياسية والاقتصادية (أي مستوى الأسعار الذي هو أعلى مما هو عليه الحال في الدول المجاورة) وكذلك بنية محددة للسوق المحلية. فمن ناحية، يصل متوسط الرصيد غير المسدد لكل مقترض في الواقع (أي وكيل من متوسط حجم القرض) إلى أكثر من ضعفي المتوسط لمنطقتي الشرق الأوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - وصل في عام ٢٠١٤ إلى ١٩٧٦ دولار امريكي بما في ذلك الأونروا ووصل إلى ٢١٧٩ باستثناء الأونروا. بينما بلغ ١٠٤٤ دولار و ٩٠٩ دولار، لمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على التوالي. من ناحية أخرى، فإن الحجم الصغير نسبياً للسوق الفلسطيني قد يحد من تحقيق وفورات الحجم. إلا ان الأسباب التي تشرح هذا الفرق الكبير بين متوسط حجم القرض في فلسطين والدول المجاورة، يجب أن تكون خاضعة لإجراء مزيد من البحوث.

نسبة خسارة القرض			عائد الأصول			عائد حقوق الملكية			
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
1.7% (192)	1.4% (764)	1.2% (775)	1.3% (191)	1.7% (851)	1.4% (846)	5.7% (190)	7.6% (848)	8.8% (844)	العالم
1.7% (11)	0.5% (24)	1.2% (20)	4.0% (11)	3.7% (25)	3.9% (22)	7.1% (11)	9.3% (25)	8.3% (22)	منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا
1.8% (8)	0.5% (13)	0.4% (11)	5.7% (8)	4.0% (14)	4.7% (14)	9.0% (8)	8.1% (14)	9.9% (14)	الشرق الأوسط (*)
4.1% (2)	0.3% (4)	0.4% (4)	1.8% (2)	-0.8% (4)	1.6% (3)	2.3% (2)	-0.4% (4)	2.0% (3)	فلسطين
4.1% (2)	0.1% (3)	0.2% (3)	1.8% (2)	-0.2% (3)	1.5% (2)	2.3% (2)	0.4% (3)	2.1% (2)	فلسطين (باستثناء الانروا)

الجدول ٢ - مؤشرات الربحية

المصدر: MixMarket [٨] وحسابات المؤلفين، حزيران ٢٠١٦
(* مصر ولبنان والأردن وفلسطين: عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم تقارير بين قوسين)

حتى فيما يتعلق بربحيته، تشير البيانات الواردة في الجدول ٢ إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية، بالمقارنة مع أقرانها على المستوى الإقليمي والعالمي، هي أقل بكثير من متوسط الأداء. في عام ٢٠١٤، كان عائد حقوق الملكية [9] (ROE) للمتوسط للاحد اللاعبين من مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط أعلى ب ٢٣ مرة مما استطاعت مؤسسة واحد من مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين تحقيقه. وأخيراً، بالمقارنة مع غيرها من المؤسسات المالية في السوق الفلسطيني، بنهاية عام ٢٠١٤ كان متوسط عائد حقوق الملكية ٩,٦٪ للبنوك التجارية المحلية، ولكن بنسبة ٤,٤٪ لمؤسسات التمويل الأصغر. وبلغ عائد الأصول 1.2٪ (ROA) للبنوك و-٢,٠٪ لمؤسسات التمويل الأصغر [١٠].

هل تعتبر قروض مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية مكلفة للغاية؟

وفقاً للأرقام المتاحة، فإن الجواب هو بوضوح لا. تقارن البيانات الواردة في الجدول ٣ عوائد الفائدة في فلسطين مع المتوسط على المستوى الإقليمي والعالمي. مجموع الدخل الذي تحققه مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية من نسبة الفائدة وجمع رسوم هو أقل من ربع إجمالي محفظة القروض، بينما في معظم البلدان الأخرى، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط والشرق الأوسط يصل إلى الثلث تقريباً. ومن المهم أيضاً أن نذكر أن عائد الفائدة يختلف اختلافاً كبيراً بين مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية: فقد ذكرت اثنتين من مؤسسات التمويل الأصغر أن عائد الفائدة لديها أعلى من ٢٠٪، في حين تراوح العائد لدى الآخرين بين ١٦٪ و ١٩٪.

عائد الفوائد			
2015	2014	2013	
32.7% (193)	32.5% (860)	32.3% (880)	العالم
32.9% (11)	32.1% (25)	32.3% (26)	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
32.2% (8)	32.0% (14)	30.9% (15)	الشرق الأوسط (*)
22.7% (2)	22.8% (4)	26.3% (4)	فلسطين
22.7% (2)	19.3% (3)	22.3% (3)	فلسطين (باستثناء الأنروا)

الجدول ٣ - عائد الفوائد

المصدر: [8] MixMarket وحسابات المؤلفين، حزيران ٢٠١٢
(*) مصر ولبنان والأردن وفلسطين: عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم تقارير بين قوسين

من ناحية أخرى، كما هو مبين في الجدول ٤، يشير تحليل مقارنة لكون المحفظة في خطر (تقاس المحفظة في خطر > 30 يوماً) إلى أن جزءاً من دخل مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية من نسبة الفائدة والرسوم تدهور بفعل انخفاض نوعية محفظة.

جودة/ نوعية المحفظة (<30 المحفظة في خطر)			
2015	2014	2013	
6.90% (199)	5.29% (883)	6.49% (843)	العالم
7.30% (12)	4.60% (26)	4.20% (22)	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2.20% (8)	5.20% (15)	5.70% (12)	الشرق الأوسط (*)
6.00% (2)	11.80% (5)	10.80% (4)	فلسطين
6.00% (2)	11.20% (4)	8.50% (3)	فلسطين (باستثناء الأنروا)

الجدول ٤ - نوعية المحفظة (<30 المحفظة في خطر)

المصدر: [٨] tekraMxim وحسابات المؤلفين، حزيران ٢٠١٢

(*) مصر ولبنان والأردن وفلسطين: عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم تقارير بين قوسين

تفرض العديد من البلدان حدود قصوى لأسعار الفائدة للحد من تكلفة الاقتراض، ولمنع الإقراض السلبي الافتراضي ولدعم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية بشكل غير مباشر أو المجموعات ذات مع الوصول المحدود للائتمان أو من لا يستطيعون الحصول عليه. تستخدم سقوف نسب الفائدة، التي لديها تاريخ طويل والتي تم تحديدها وفقا لمنهجيات تعريف مختلفة (معدل ثابت مثلا مقابل معدل متغير مع الظروف السائدة في السوق)، في الوقت الحاضر في أكثر من ستين بلدا في جميع أنحاء العالم [١١]. في زامبيا، على سبيل المثال، تحدد قروض مؤسسات التمويل الأصغر بمعدل سنوي ٤٢٪، بينما في الإكوادور، بحوالي ٣٠٪. يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر في الهند، ان تتقاضى بحد أقصى نسبة ١٠-١٢٪ على تكلفة القروض، وفي بوليفيا لا يمكن أن تتجاوز قروض التمويل الأصغر ١١,٥٪ سنويا.

وعلى الرغم من النوايا الحسنة للمشرعين تشير الدلائل إلى أن الحدود القصوى لأسعار الفائدة لم تنجح في تحسين فرص الوصول الى القروض، وخاصة هؤلاء الذين اصبحوا خارج السوق المالي. على العكس من ذلك، وخصوصا عندما يتم وضع حدود قصوى على مستوى منخفض بشكل مفرط، فان تنظيم تكلفة القروض يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سوق التمويل الأصغر - ويضر في المقام الأول الفقراء. دعونا ندرس آثار الحدود القصوى لأسعار الفائدة، استنادا إلى الأدلة المتاحة.

انكماش سوق التمويل الأصغر - بعد عامين من ادخال بوليفيا لتحديد سقف لنسبة الفائدة في أغسطس ٢٠١٣، قل عدد المقترضين الذين تخدمهم مؤسسات التمويل الأصغر المحلية ب ٣٥,٠٠٠. إضافة الى ذلك، انخفض معدل نمو سوق الائتمان من ٢٠٪ إلى ١٦٪ سنويا، وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاعات الأشد تضررا، حيث أصبح معدل نمو الائتمان الخاص بهم سلبي [١٢]. في حين أنه في السنوات السابقة، حققت بوليفيا إما المقام الأول أو الثاني في التصنيف العالمي لمركز الدمج المالي، وفي عام ٢٠١٤ انخفض تصنيف البلاد فجأة إلى المركز التاسع من حيث الدمج المالي للفقراء [١٣]. وبالمثل، في عام ٢٠٠١ عندما تم اقرار نظام تنظيم سعر الفائدة في نيكاراغوا، انخفض معدل نمو محفظة مؤسسات التمويل الأصغر بشكل كبير من ٣٠٪ إلى ٢٪ سنويا [١٤]. وأخيرا، وفقا لبحث أجراه البنك الدولي، فإن معظم البلدان التي لديها حدود قصوى لأسعار الفائدة تكون لديها نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من المتوسط الإقليمي - فضلا عن حصة أقل من السكان الذين حصلوا على قرض خلال الاثني عشر شهرا الماضية [١١].

أقل استهدافا لمناطق الفقراء وللنساء والمناطق المعزولة - ان خدمة الفئات المهمشة اقتصاديا أو جغرافيا هو أكثر كلفة من خدمة متوسط العملاء. وفقا لدراسة الاقتصاد القياسي الأخيرة على قطاع التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجد أن زيادة قدرها ١٠٪ في نسبة النساء المقترضات تزيد التكاليف التشغيلية بنحو ٦٪، مع الحفاظ على العدد الكلي للمقترضين والمتغيرات الأخرى ثابتة [١٥]. وتظهر الدراسة أيضا من خلال مقارنة البيانات من سبع دول، أنه عندما تفرض سقوف لأسعار الفائدة، تميل مؤسسات التمويل الأصغر لتترك الناس الفقراء والنساء وسكان المناطق النائية بدون خدمتهم، في حين تركز أنشطتها على العملاء الأقل تكلفة ومخاطرة. ولوحظ اتجاه مماثل أيضا في جنوب أفريقيا [١٦] ودول غرب أفريقيا [١٧]. في الهند، بعد إدخال الحد الأقصى لسعر الفائدة في عام ٢٠١١، انسحبت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر من المناطق الريفية، وتركت أكثر من ٤٠٠ مليون شخص بدون وجود أي من الفرص للحصول على الخدمات المالية [١٣].



رفع مستوى القروض وانخفاض تنوع المنتجات - أبرزت بعض الدراسات الرئيسية أنه إذا كان السقف منخفض جدا، فإن مؤسسات التمويل الأصغر تجد صعوبة في استعادة التكاليف التشغيلية العالية لإدارة عدد كبير من القروض الصغيرة ومتناهية الصغر. لذلك، في بوليفيا [١٢] والإكوادور وبلدان أخرى حيث يتم تطبيق سقف لنسبة الفائدة [١٥]، لوحظ أن مؤسسات التمويل الأصغر تميل إلى زيادة متوسط حجم القروض - بمعنى أنه من الأرجح أنها تميل إلى التركيز على العملاء ذوي الوضع الاقتصادي الأفضل، بدلا من الفقراء. في بعض البلدان، أدى هذا في نهاية المطاف إلى تنوع محدود للمنتجات المالية التي توفرها مؤسسات التمويل الأصغر المقدمة للعملاء ذوي الدخل المنخفض [١١].



أقل شفافية وحماية للعميل - في منطقة الشرق الأوسط [١٨]، وجنوب أفريقيا وأرمينيا [١٧]، دفعت الحدود القصوى لأسعار الفائدة مؤسسات التمويل الأصغر للغش في نظامها، وذلك بإضافة رسوم خفية جديدة لمنتجات الإقراض، مما أدى إلى تراجع في نهاية المطاف لشفافية الأسعار والسوق. إضافة إلى ذلك، تشير البحوث إلى أن العملاء ذوي الدخل المنخفض الذين لم تتم خدمتهم من قبل مؤسسات التمويل الأصغر تحولوا نحو الإقراض غير القانوني أو غير الرسمي، حيث لا يتمتعون بأي حماية على الإطلاق [١١]. وأخيرا، إذا وجدت سياسة صارمة حول سعر الفائدة، سيكون لمؤسسات التمويل الأصغر غير المنظمة حوافز أقل للخروج من «المنطقة الرمادية»، وسيكون لهذا تأثير سلبي على حماية العملاء [١٩].

بالمقارنة مع الدراسات المبينة على الأدلة وتبسيط الضوء على الآثار السلبية لسقف أسعار الفائدة، يدافع عدد قليل جدا لفرض قيود صارمة على أسعار الإقراض. إضافة إلى ذلك، تركز معظم الأبحاث على حساسية السعر للعملاء ذوي الدخل المنخفض فيما يتعلق والتغيرات في أسعار الفائدة [٢٠]، بينما تترك جانبا، الآثار الأوسع على المستوى الكلي للقيود على سعر القروض المذكورة أعلاه.

الاستنتاجات والتوصيات

تشير البيانات المتاحة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية أكثر كفاءة من المتوسط الإقليمي والعالمي. إلا أن مؤشرات الإنتاجية، توهي أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وفيما يتعلق الربحية، لا يبدو أنها تحقق بشكل أفضل - ولكن على العكس من ذلك، يبدو أن مستويات عائد الأصول وعائد حقوق الملكية أقل بكثير من تلك التي تحققت في التمويل الأصغر في الأردن، لبنان، مصر، فضلا عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل. وهذا يعكس تكلفة خدمات الإقراض، التي يبدو أنها أقل من المتوسط الإقليمي والعالمي. لذلك، يمكننا أن نستنتج أن قروض التمويل الأصغر في فلسطين لا يمكن أن تعتبر مبالغ فيها.

علاوة على ذلك، واستنادا إلى الأدلة المتاحة، لا يعتبر وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة سياسة فعالة لتعزيز الدمج المالي. فضمن «الآثار الجانبية» لمثل هذه السقف، لوحظ في الواقع، أنه من المرجح أن ينكمش سوق التمويل الأصغر، إذ أن مؤسسات التمويل الأصغر تميل إلى الانسحاب من خدمة العملاء والمناطق الأكثر كلفة - ألا وهم الفقراء والنساء والمناطق الريفية - وتقوم بدلا من ذلك بالتركيز على قطاعات السوق الأفضل حالا، وأخيرا يؤدي هذا إلى انخفاض شفافية الأسعار وحماية العملاء. إضافة إلى ذلك، فإن فرض سقف على نسبة الفائدة في فلسطين سيكون له على الأرجح تأثير سلبي على عائد حقوق الملكية المنخفض أساسا الذي حققته مؤسسات التمويل الأصغر. في مثل هذا السيناريو، لن يتم تشجيع الصناديق المحلية والدولية في الاستثمار في الأسهم، وفي نهاية المطاف، سيتم الحد من انتشار إقراض مؤسسات التمويل الأصغر [٢١]. كما أشارت دراسة في عام ٢٠١٠ نفذها بنك التنمية للبلدان الأمريكية [١٥]، «تحسين كفاءة التشغيل - التي هي المحرك الرئيسي لانخفاض أسعار الفائدة - يكون في المقام الأول بسبب خمسة مصادر: المنافسة، وإعادة استثمار الأرباح، والتعلم عن طريق العمل، ضغوط من المانحين والمستثمرين على مؤسسات التمويل الأصغر أن تكون مسؤولة اجتماعيا وغياب الحدود القصوى لأسعار الفائدة».

يمكن استخلاص التوصيات الرئيسية التالية الموجهة لواقعي السياسات والجهات المانحة في فلسطين بناء على التحليل أعلاه:

■ زيادة حماية العملاء وشفافية الأسعار، من خلال نقل هذه الصناعة برمتها نحو استخدام أسعار الفائدة "المتناقصة" والإعلان عنها بشكل أوسع، بدلا من منهجية حساب الفائدة "الثابتة".

■ تصميم أدوات للمشاركة بالمعلومات، مثل المنصات الإلكترونية التي تجعل من الممكن المقارنة بين منتجات التمويل الأصغر المختلفة التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر المحلية.

■ خفض تكلفة قروض مؤسسات التمويل الأصغر في إطار مبادرة "Start Up Palestine"، حيث توفر على سبيل المثال، الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، من خلال الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية (PFESP)، السيولة لمؤسسات التمويل الأصغر المحلية بنسبة سنوية ٢٪ "متناقصة". ومع ذلك ولتجنب تشويه السوق، فإن توفير الاقراض منخفض التكلفة لمؤسسات التمويل الأصغر يجب أن يكون مرتبطا بشكل صارم مع حالة من زيادة التوعية بين الرياديين الفقراء والمهمشين.

■ إنشاء مرافق لتقاسم المخاطر (مثل صناديق الأسهم) و / أو لتغطية المخاطر (مثل صناديق الضمان) التي تستهدف على وجه التحديد العملاء متدني الدخل، والمناطق المهمشة والقطاعات الاقتصادية ذات الوصول المحدود او المعدوم للاقراض. بشكل عام يساعد توفير الخدمات غير المالية (مثل التدريب لمحو الأمية المالية وخدمات تطوير الأعمال) لعملاء التمويل الأصغر في الحد من خطر التخلف عن السداد - وبالتالي، على المدى المتوسط، قد يؤدي إلى خفض تكلفة الإقراض للفقراء. في هذا المعنى، ينبغي أن تدعم الخدمات غير المالية الرياديين الفقراء والمهمشين في العثور على المقرضين المحتملين، وتوليد أفكار تجارية قابلة للحياة، وأخيرا، الحصول منهم على استعداد للإقراض.

■ توقع مجموعة من الحوافز المالية لزيادة الطلب على القروض وتغطية تكاليفها جزئيا - على سبيل المثال، من خلال "نظام تنازل"، يمكن لعملاء التمويل الأصغر الذين تنطبق عليهم مجموعة من معايير وشروط الأهلية، يمكنهم الحصول على سداد كلي أو جزئي لسعر الفائدة، من المؤسسات العامة أو الخاصة الأخرى غير مؤسسات التمويل الأصغر.

■ تحسين تقديم خدمات التمويل الأصغر وتقديم منتجات مالية جديدة، وذلك بهدف جعل قطاع التمويل الأصغر الفلسطيني أكثر قدرة على المنافسة ومتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

■ على الصعيد الحكومي اعتماد سياسة ضريبية مشجعة للنمو واستدامة قطاع التمويل الأصغر في فلسطين.

المراجع

[١] مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٦). <http://www.ifc.org>

[٢] شراكة - الشبكة الفلسطينية للمؤسسات الصغيرة والتمويل الصغير (٢٠١٦). «تقرير التوعية - الربع الأول ٢٠١٦». في عام ٢٠١٣، بلغ إجمالي المحفظة حوال ٩٢ مليون دولار، وإجمالي عدد المقترضين ٥٤,٢١٠. في غضون عامين، نما قطاع التمويل الأصغر بأكثر من ٤٠٪ من حيث محفظة القروض و ١٥٪ من حيث عدد المقترضين.

[٣] معدل النسبة السنوية هو المقياس البديل. ومع ذلك، خلافا لعائد الفائدة الذي يتطلب فقط حساب الميزانية السنوية، يتم حساب معدل النسبة السنوية على عينة ذات دلالة إحصائية لقاعدة بيانات محفظة كل مؤسسة تمويل أصغر - المعلومات الحساسة، التي تميل مؤسسات التمويل الأصغر لعدم الكشف عنها.

[٤] كما لا يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين جمع المدخرات من العملاء، ويتم تمويل القروض من الموارد الخاصة لمؤسسات التمويل الأصغر (أي الملكية) والقروض (أي الدين) يتم الحصول عليها في السوق المحلي أو الدولي بأسعار تجارية أو تفضيلية، تتراوح من ٢٪ إلى ٧٪ على أساس سنوي. تطلب سلطة النقد الفلسطينية حاليا مؤسسات التمويل الأصغر الحفاظ على نسبة دين في حقوق المساهمين (أي الرفع المالي) بما يساوي اثنين.

[٥] روزنبرغ، ر.، غونزاليس، أ. ونارين، س. (٢٠٠٩). "الدائنون الجدد: هل يتم استغلال الفقراء عن طريق أسعار فائدة القروض الصغيرة العليا

[٦] روزنبرغ، R، فرنسي، S، فورد، جورج وTomilova، O. (٢٠١٣). «القروض الصغيرة أسعار الفائدة ومحداتها ٢٠٠٤-٢٠١١». المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التقرير رقم ٧.

[٧] من عام ٢٠١٣، اعتمادا على السنة المشمولة بالتقرير، البيانات السنوية متاحة لمدة أقصاها خمسة من أصل ستة من مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية المرخصة. مؤسسات التمويل الأصغر السنة التي يتوفر لديها تقريرا واحدا على الأقل بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ هي المركز العربي للتطوير الزراعي، أصالة، فاتن، ريف، الأونروا وVITAS، وهو ما يمثل أكثر من ٩٥٪ من إجمالي محفظة القروض القائمة في فلسطين. ما تبقى من مؤسسات التمويل الأصغر التي لم تبلغ تأسست مؤخرا وتقدم القروض الصغيرة المتوافقة مع التمويل الإسلامي (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء).

[٨] قاعدة بيانات. [MixMarket] <http://www.themix.org> ربما يرجع الانخفاض الكبير في عدد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم تقاريرها في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤، إلى حقيقة أن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر لا يزال يتوجب عليها نشر القوائم المالية الموحدة للسنة المالية الأخيرة. ونحن نتوقع أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وسوف تشمل قاعدة بيانات عينة أكبر لعام ٢٠١٥.

[٩] يعتبر العائد على حقوق المساهمين عموما مؤشرا أفضل لقياس ربحية مؤسسات التمويل الأصغر، بالمقارنة مع العائد على الأصول (ROA)، يعكس العائد على حقوق المساهمين، في الواقع مجموع الأرباح التي تحققت، بالمقارنة مع استثمار الأسهم لأصحاب مؤسسات التمويل الأصغر. من ناحية أخرى، يقيس العائد على الأصول كيف تدير مؤسسات التمويل الأصغر فيما يتعلق بجميع الموارد المتاحة للحصول على قروض - الأسهم والسيولة وغيرها من القروض التي اقترضت من قبل مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل أنشطة الإقراض.

[١٠] الحسابات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كان العائد على الأصول السلبي لمؤسسات التمويل الأصغر على الأرجح نتيجة لحرب ٢٠١٤ في قطاع غزة، وينجم عن ذلك زيادة في معدلات التخلف عن سداد القروض.

[١١] مايو، س.م. وهنريكز غالغوس، س.أ. (٢٠١٤). «حدود سعر الفائدة في جميع أنحاء العالم - ما زال يتمتع بشعبية، ولكنه أداة حادة». البنك الدولي ورقة عمل لأبحاث السياسات رقم ٧٠٧٠.

[١٢] هنج، د (٢٠١٥). «أثر قانون الخدمات المالية الجديد في بوليفيا على الاستقرار والدمج المالي». ورقة عمل لصندوق النقد الدولي. ٢٦٧/١٥.

[١٣] جياورو كوخ (٢٠١٥) «نقاش سعر الفائدة في التمويل الأصغر: تأملات في تنظيم وضع تحديد لسعر الفائدة» [http://www.mftransparency.org]

[١٤] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (٢٠٠٤). «أثر سقف سعر الفائدة على التمويل الأصغر». موجز للجهات المانحة. رقم ١٨.

[١٥] كامبيون، أ.، كيران إيكار، ر. وينر، م. (٢٠١٠). «أسعار الفائدة وانعكاساتها على التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي». بنك التنمية للبلدان الأمريكية سلسلة أوراق عمل رقم ١٧٧.

[١٦] مجلس تنظيم التمويل الأصغر MFRC (٢٠٠٣). «مراجعة قانون الائتمان». وزارة التجارة والصناعة، في جنوب أفريقيا.

[١٧] هيلمز، ب. ورايلي، (٢٠٠٤). «سقف سعر الفائدة والتمويل الأصغر: القصة حتى الآن». المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ورقة عرضية رقم ٩.

[١٨] أدير، ب. بيرجويجا، ي. (٢٠١٥). «أسعار الفائدة وأداء مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط: هل هناك قضية أخلاقية؟». الأخلاق والاقتصاد ١٢ (٢).

[١٩] ميلر، ه. (٢٠١٣). «تحديد سعر الفائدة وأثرها على الدمج المالي» EPS Peaks.

[٢٠] بورتوس، د.، كولنز، د. وأبرامز، ج. (٢٠١٠). «سياسة سعر الفائدة». مبادرة الوصول المالي ملاحظة لاطير سياساتي الرقم ٤.

[٢١] كما جاء في النقاش الوارد أعلاه، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر الحفاظ على نسبة دين بحقوق المساهمين تساوي اثنين. ونظرا لقاعدة الملكية الصغيرة لمعظم اللاعبين في السوق، فالبديل الوحيد للتوسع في المستقبل هو في استثمارات الملكية او شبه الملكية في أسهم القطاع الخاص المحلية أو الدولية. ستثني الحدود القصوى لأسعار الفائدة التي تؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق المساهمين لمؤسسات التمويل الأصغر، المستثمرين، وبالتالي، ستحد من امكانيات الإقراض المحتملة لمؤسسات التمويل الأصغر.

نود أن نتقدم بالشكر لجامعة بيرزيت على ترجمة هذا المنشور الى اللغة العربية مجانا. والشكر موصول لكل من يوسف حبش وخالد قطب من مؤسسة التمويل الدولية من مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، ولرياض أبو شحادة، و ضرار زامل وفريق سلطة النقد الفلسطينية. فينتشنزو راكالبو وكارلا باجانو من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي - مكتب القدس، وللدكتور نصر عبد الكريم، وأولغا البطران من مركز التعليم المستمر - جامعة بيرزيت وباولو ديبشي من CISP والزلاء الآخرين الذين قدموا ملاحظاتهم واقتراحاتهم لتحسين موجز السياسات هذا.

تم تمويل هذا المنشور من قبل الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي في إطار مشروع Start Up Palestine - AID رقم ١٠١١٤